



المملكة المغربية  
البرلمان  
النواب

## الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP)

مشروع «خطة العمل الوطنية» لمجلس النواب-المملكة المغربية برسم سنة 2022

الالتزام الأول	
شراكة معززة مع الفاعلين الاجتماعيين من أجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية	
يناير 2022 (التزام يمتد طيلة مدة الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
طبيعة الالتزام	
<ul style="list-style-type: none"><li>• الحاجة إلى التأسيس الراسخ، وعلى قواعد متينة، للتشاور مع الفاعلين الاجتماعيين وإشراكهم في أعمال التشريع والرقابة والتقييم؛</li><li>• الحاجة المعبر عنها من طرف هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين في مجال التكوين حول تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع.</li></ul>	ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟
<p>يرتكز هذا الالتزام على:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• إشراك الفاعلين الاجتماعيين باعتباره الهدف الرئيس في مسلسل تنزيل أعمال مبادئ الشراكة من أجل حكومة منفتحة في الشق البرلماني؛</li><li>• الاستجابة لتطلعات الفاعلين الاجتماعيين المعبر عنها، لاسيما خلال جلسات الاستماع التي عقدها مجلس النواب وخلال الندوات الموضوعاتية الجهوية المنظمة من قبل شريكنا المعهد الديمقراطي الوطني؛</li><li>• الارتقاء بهذه الشراكة مع الفاعلين الاجتماعيين إلى مرتبة الالتزام الأساسي.</li></ul> <p>ومن جهة أخرى، ينبني هذا الالتزام على المكتسبات والإجراءات المتخذة في خطة مجلس النواب برسم الفترة 2019-2020، ويهدف إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>• تقوية قدرات الفاعلين الاجتماعيين فيما يتعلق بمبادئ مبادرة الشراكة من أجل الحكومة منفتحة وقيمها ومرتكزاتها؛</li><li>• تكوين مكونين من الفاعلين الاجتماعيين قصد ضمان تأطير الفاعلين الاجتماعيين المحليين، خاصة في مجال الديمقراطية التشاركية والمواطنة.</li><li>• حث وتشجيع الفاعلين المدنيين والأوساط الأكاديمية ومراكز البحث على استغلال الوثائق والمعطيات المقدمة التي يوفرها مجلس النواب بهدف تشجيع البحث العلمي في المجال البرلماني.</li></ul>	على ماذا يرتكز هذا الالتزام؟

<ul style="list-style-type: none"> <li>• مواكبة الفاعلين الاجتماعيين في تملك اختصاصات ومهام مجلس النواب (الرقابة، والتشريع، وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية).</li> </ul>	
<p>سيركز مجلس النواب، باعتباره سلطة تشريعية تركيزاً كاملاً على عملية تقوية الثقة والحوار والشراكة مع المجتمع المدني، وبالتالي مع المجتمع في مجال الديمقراطية التشاركية.</p>	<p>كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟</p>
<p>يعد هذا الشكل من الممارسة الديمقراطية، الذي يمكن المواطنين والمواطنات من تقديم العرائض (للسلطين التنفيذية والتشريعية) والملتمسات في مجال التشريع، بدون أدنى شك، شرطاً أساسياً من أجل توطيد وتعزيز الديمقراطية التشاركية وهو كفيل بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان انخراط وإشراك المواطنين والمواطنات في أعمال التشريع؛</li> <li>• تعزيز انفتاح مجلس النواب على المجتمع؛</li> <li>• تشجيع المواطنين والمواطنات على المشاركة في عملية مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية؛</li> <li>• ضمان الوصول إلى الرصيد الوثائقي للمؤسسة التشريعية؛</li> <li>• تكريس ونشر ثقافة الديمقراطية التشاركية؛</li> <li>• تثمين واستغلال المعطيات المفتوحة التي يمتلكها مجلس النواب (Open Data) من جانب الأوساط الأكاديمية والفاعلين الاجتماعيين.</li> </ul>	<p>لماذا يُعد هذا الالتزام مهماً فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟</p>
<p>اتخذ مجلس النواب بشكل متواصل إجراءات تهدف إلى تحسين الحصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين. ويتعلق الأمر بـ:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>(1) الحرص على تطبيق القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛</li> <li>(2) تشكيل اللجنة الخاصة التابعة لمكتب مجلس النواب المكلفة باستقبال العرائض والملتمسات في مجال التشريع.</li> </ol> <ul style="list-style-type: none"> <li>• شرع مجلس النواب في عملية تطوير منصة إلكترونية مستقلة لتدبير العرائض والملتمسات في مجال التشريع الموجهة إليه. وتجدر الإشارة إلى أن منصة "المشاركة الإلكترونية" E.participation أظهرت أن التدبير المشترك بين البرلمان والحكومة يطرح بعض الصعوبات من حيث الشكل؛</li> <li>• وقع مجلس النواب شهر يناير 2020 اتفاقية شراكة وتعاون علمي مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات العمومية المغربية الاثنتي عشرة من أجل تعزيز البحث العلمي في مجال الدراسات البرلمانية.</li> <li>• تمخضت عن المنتدى الأول مع الفاعلين الاجتماعيين حول المواضيع العامة للحكومة المنفتحة والديمقراطية التشاركية بتاريخ 23 ماي 2019، والندوة الثانية بعنوان "الديمقراطية التشاركية: إكراهات الواقع وآفاق التطوير" بمشاركة هيئات الفاعلين الاجتماعيين والأوساط الجامعية يوم 25 فبراير، جزئياً،</li> </ul>	<p>معلومات إضافية</p>

<p>أفكار أخذت بعين الاعتبار في محتوى التعديلات التي أقرها مجلس النواب. (القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع كما تم تغييره وتتميمه القانون التنظيمي رقم 71.21، والقانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية كما تم تغييره وتتميمه القانون التنظيمي رقم 70.21).</p>		
تاريخ الانتهاء	تاريخ الشروع في الإنجاز	أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها
(إجراء يمتد طيلة مدة الولاية التشريعية)	يناير 2022	<ul style="list-style-type: none"> <li>❖ تنظيم اجتماعات لاختيار هيئات الفاعلين الاجتماعيين (الائتلاف المدني)؛</li> <li>❖ تشكيل اللجنة؛ المكلفة بالانتقاء</li> <li>❖ إطلاق طلبات العروض/إبداء الاهتمام؛</li> <li>❖ اختيار هيئات الفاعلين الاجتماعيين وفقاً لميثاق ومعايير: <ul style="list-style-type: none"> <li>○ الامتداد المجالي؛</li> <li>○ النزاهة؛</li> <li>○ التنوع الموضوعاتي؛</li> <li>○ الفاعلية والمصدقية؛</li> <li>○ جودة الأنشطة والإشعاع.</li> </ul> </li> </ul>
	أبريل 2022	التوقيع على شراكات مع هيئات الفاعلين الاجتماعيين والجمعيات المختارة
	ماي 2022	تدريب المكونين
	سبتمبر 2022	تنظيم لقاءات فصلية مع هيئات الفاعلين الاجتماعيين من أجل مناقشة المواضيع المرتبطة

		بالشراكة من أجل حكومة منفتحة.	
معلومات للاتصال			
	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 21237679604 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>	اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة	
	الكتابة العامة	الصفة والمصلحة	
		البريد الإلكتروني والهاتف	
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.	فاعلون حكوميون معنيون	فاعلون آخرون معنيون
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• هيئات الفاعلين الاجتماعيين الذين يؤطرون مبادرات المواطنين في مجال الملتزمات من أجل التشريع والعرائض؛</li> <li>• هيئات الفاعلين الاجتماعيين الموزعين ترابيا والائتلافات والشبكات الجمعوية حول مواضيع متنوعة ومبتكرة؛</li> <li>• المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)؛</li> <li>• الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE)؛</li> <li>• مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية (WFD).</li> </ul>	الفاعلين الاجتماعيين ، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية ومجموعات العمل	

الالتزام الثاني	
إعمال مبدأ برلمان القرب (مجلس النواب يتنقل على المستوى الترابي)	
ماي 2022 (التزام يمتد على مدى الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
لا تستفيد من عملية الانفتاح المادي والمكاني لمجلس النواب على المجتمع جميع جهات المملكة على قدم المساواة. ويؤثر هذا المعطى على درجة المعرفة بالبرلمان للمكانة المؤسساتية الهامة التي يحتلها في المشهد السياسي والمؤسساتي الوطني.	<b>ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟</b>
يتمثل هذا الالتزام في:	<b>في ماذا يتمثل هذا الالتزام؟</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم أنشطة مختلفة على المستوى الترابي بمشاركة أعضاء مجلس النواب، والفاعلين المحليين، والمؤسسات الجامعية والمدرسية، وهيئات الفاعلين الاجتماعيين (ندوات، وموائد مستديرة، وقوافل ومنتديات) في خطوة أولى ستتم على مستوى الجامعات. سيتم خلال هذه الأنشطة تقديم مختلف المحتويات التعريفية بسلطات المجلس ومساطر التشريع والرقابة والتقييم (مقاطع فيديو متحركة، وقصص مصورة، ومنشورات ورقية "مطويات بلغات متعددة" ودلائل عملية مخصصة للشباب وأطفال المدارس)؛</li> <li>تنظيم أورش عمل وتقديم عروض من أجل تحسين مستوى المعرفة بالبرلمان وصلاحياته وأدواره لدى العموم من جميع الأعمار، ولا سيما الأطفال والشباب، من أجل المساهمة في تيسير تربية مواطنة أساسها ثقافة المشاركة والانفتاح.</li> </ul>	كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟
ستشجع أنشطة القرب على انخراط المواطنين ومشاركتهم في مسلسل ترسيخ دولة القانون؛ إذ إن المؤسسة التي تصغي إلى المواطنين وتحظي باحترامهم.	لماذا يُعد هذا الالتزام مهما فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟
سيتمكن انخراط المواطنين وإشراكهم في عملية التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية من ترسيخ مبادئ القرب والانفتاح والشفافية.	معلومات إضافية
<ul style="list-style-type: none"> <li>أجلت إجراءات الانفتاح المجالي المقررة في هذا الإطار على المستويين الجهوي والمحلي بسبب جائحة كوفيد-19.</li> <li>وضع مجلس النواب رهن إشارة العموم مقاطع فيديو تعليمية حول المساطر التشريعية والرقابة والتقييم ومعلومات حول مساطر تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع، بالإضافة إلى مقاطع فيديو حول الفاعلين المؤسساتيين والدبلوماسية البرلمانية. هذه المحتويات متوفرة على دعائم رقمية وورقية.</li> </ul>	

تاريخ الانتهاء	تاريخ الشروع في الإنجاز	أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها
(إجراء يمتد طيلة مدة الولاية التشريعية)	فبراير 2022	اتخاذ إجراءات بتعاون مع المندوبيات الوزارية اللامركزية للتربية، والثقافة، والشباب، والمؤسسات المدرسية والمنتخبين المحليين
معلومات الاتصال		
	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 21237679604 s.general@parlement.ma	اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة
	الكتابة العامة	الصفة/المصلحة
		البريد الإلكتروني والهاتف
	<ul style="list-style-type: none"> <li>القطاعات الوزارية المعنية وتمثيلياتها على المستوى الترابي؛</li> <li>الجماعات الترابية.</li> </ul>	فاعلون آخرون معنيون
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جمعيات الشباب وأولياء التلاميذ؛</li> <li>باقي هيئات المجتمع المدني.</li> </ul>	فاعلين الاجتماعيين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية ومجموعات العمل

الالتزام الثالث	
الانفتاح على العموم (يستقبل مجلس النواب المواطنين، لاسيما منهم الشباب، والطلبة، والتلاميذ)	
يناير 2022- (يمتد هذا الالتزام طيلة مدة الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
يشكل الانفتاح المادي لمجلس النواب أداة هامة للتعريف الميداني بأدوار، واختصاصات المجلس، والارث المعماري والرصيد الفني للمؤسسة. لكن الملاحظ أن 80% من الزوار ينحدرون من المناطق المجاورة للعاصمة الإدارية للمملكة.	ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟
<ul style="list-style-type: none"> <li>فتح مرافق، وبنيات مجلس النواب للعموم؛ وتيسير الاطلاع على رصيده الوثائقي</li> </ul>	على ماذا يتمثل هذا الالتزام؟

<ul style="list-style-type: none"> <li>• الرفع الملموس من عدد الزيارات الإرشادية المؤطرة؛ خاصة لفائدة تلاميذ المدارس والثانويات، وطلبة المدارس العليا والجامعات، بما في ذلك أولئك المنحدرين من مناطق بعيدة عن العاصمة؛</li> <li>• تشجيع المشاركة المواطنة للشباب بهدف كبح النزعات المناهضة للبرلمانات، وهي ظاهرة عالمية، وتعزيز الثقة في البرلمان؛</li> <li>• تنظيم أيام الأبواب المفتوحة بمقر مجلس النواب؛</li> <li>• إشراك الشباب عن طريق التوعية وإعادة فتح "فضاء الذاكرة البرلمانية" للبرلمان المغربي وتنظيم لقاءات مع الشباب؛</li> <li>• وضع محتويات متنوعة رهن إشارة "الزوار" بهدف تقريبهم من الحياة البرلمانية؛</li> <li>• توزيع منشورات تواصلية ورقية (كتيبات ومطويات) سبق نشرها، وهي موجهة للأطفال والشباب؛</li> <li>• تنظيم لقاءات/نقاشات مع النواب والنائبات بمقر مجلس النواب.</li> </ul>	
<p>سيمكن رفع عدد الزيارات من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تشجيع المشاركة المواطنة وروح الالتزام لدى الأجيال القادمة؛</li> <li>- كبح ظاهرة النزعات المناهضة للبرلمانات عبر تعزيز وصول المواطنين والمواطنات إلى المعلومات؛</li> <li>- تعزيز انفتاح مجلس النواب على المجتمع؛</li> <li>- ترجيح مبدأ العدالة المجالية لفائدة الزوار المنحدرين من مناطق بعيدة.</li> </ul>	<p>كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟</p>
<p>يهدف هذا الالتزام إلى تحسين الانفتاح على العموم عبر زيارات المواطنين والمواطنات الذين يمكنهم ولوج مرافق مجلس النواب وحضور جلساته العامة. كما يسهم في تعزيز شفافية البرلمان عبر توفير الوثائق والربائد للزوار وتمكينهم من التفاعل مع النواب.</p>	<p>لماذا يُعد هذا الالتزام مهما فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• أغلبية ربادئ مجلس النواب التي تغطي كل الولايات التشريعية منذ سنة 1956 مرقمنة ومتوفرة على الشبكة الداخلية للمجلس، حيث تتيح هذه الشبكة الولوج إلى ما يزيد عن 4 ملايين صفحة مرقمنة من الربائد تشمل مناقشات الجلسات العامة، وتقارير اللجان الدائمة، ونصوص القوانين، والأسئلة الشفهية والكتابية، ووثائق أخرى متعلقة بالعمل البرلماني، وذلك لفائدة الموظفين، والنواب، وأطقم الفرق البرلمانية؛</li> <li>• ويمكن للباحثين والعموم الاطلاع واستغلال هذا الرصيد الوثائقي عبر تقديم طلب لمصلحة الربائد.</li> </ul>	<p>معلومات إضافية</p>

تاريخ الانتهاء	تاريخ الشروع في الإنجاز	أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها	
(يمتد الإجراء طيلة مدة الولاية التشريعية)	أبريل 2022	الرفع كما وكيفا من عدد زيارات الشباب في ظل احترام التدابير الصحية المعمول بها.	
	أبريل 2022	إعادة فتح فضاء الذاكرة البرلمانية (مرهون بتطور الوضعية الوبائية)	
	أبريل 2022	تثمين استغلال والوصول إلى الرصيد الوثائقي لمجلس النواب (المكتبة + الربائذ)	
معلومات الاتصال			
مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 212 37 67 96 04 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>		اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة	
الكتابة العامة		الصفة/المصلحة	
		البريد الإلكتروني والهاتف	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القطاعات الوزارية المعنية؛</li> <li>- أرشيف المغرب؛</li> <li>- وكالة التنمية الرقمية،</li> <li>- المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛</li> <li>- المندوبية السامية للتخطيط/المركز الوطني للتوثيق.</li> </ul>		فاعلون حكوميون معنيون	فاعلون آخرون معنيون
<ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعيات أولياء التلاميذ؛</li> <li>• مراكز الدراسات والأبحاث؛</li> <li>• هيئات الفاعلين الاجتماعيين النشطة في مجال الشفافية؛</li> <li>• الاتحاد الأوروبي؛</li> <li>• الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛</li> <li>• المعهد الديمقراطي الوطني.</li> </ul>		الفاعلين الاجتماعيين، القطاع الخاص، والمنظمات الدولية، ومجموعات العمل المعنية	



الالتزام الرابع	
تعزير البرلمان الرقمي	
يناير 2022- (يمتد هذا الالتزام طيلة مدة الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
<p>على غرار باقي البرلمانات الوطنية، يواجه مجلس النواب، والذي انخرط منذ سنة 2014 في مسار الانتقال الرقمي المستمر، مجموعة من التحديات المعلوماتية، البيئية والتواصلية.</p>	<p>ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟</p>
<p>يندرج مشروع البرلمان الرقمي الذي أطلقه مجلس النواب في 2014 في إطار:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير معلومة آنية موثوق بها؛</li> <li>• تقليص الاعتماد على الورق (بلغت نسبة التقليص المنجزة 80%)؛</li> <li>• عصرنة أساليب العمل البرلماني؛</li> <li>• تعزيز الديمقراطية التشاركية.</li> </ul> <p>تعزز هذا المشروع الرقمي جزئيا من خلال إعادة تصميم الموقع الإلكتروني في يناير 2020، وإطلاق مجموعة من التطبيقات/المنصات التفاعلية التي تمكن من استقاء آراء وتعليقات المواطنين. كما أنشئت منصة تمكن من تبادل الوثائق والمعطيات بين مجلس النواب، ومجلس المستشارين، والحكومة (مشاريع ومقترحات القوانين، محاضر وتقارير الاجتماعات، التعديلات، تقارير اللجان...). كما سُنطلق مجموعة من التطبيقات المحمولة والمنصات الرقمية، وهي كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطبيق يستهدف تطوير الديمقراطية التشاركية (العرائض والملتمسات في مجال التشريع)؛</li> <li>• تطبيق يهتم تقييم السياسات العمومية وقاعدة بيانات مخصصة لذلك؛</li> <li>• تطبيق تفاعلي بين النائبات والنواب والمواطنات والمواطنين في دوائرهم المحلية والجهوية.</li> </ul>	<p>في ماذا يتمثل هذا الالتزام؟</p>

<p>سيمكن الانتقال الرقمي لمجلس النواب من توفير المعلومة من مصادر موثوقة لفائدة المواطنين والمواطنات، ومن تعزيز انفتاح المؤسسة. كما سيسهم في دعم جهودات والتزامات المملكة المغربية في المجال البيئي والإيكولوجي، وفي تحديث أساليب العمل البرلماني وتعزيز الديمقراطية التشاركية.</p>	<p>كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟</p>	
<p>سيمكن هذا الالتزام من تقريب المعلومة من المواطنين والمواطنات وتعزيز انفتاح، وفعالية، ونجاعة مجلس النواب وشفافية أدائه مما من شأنه تعزيز الثقة في المؤسسة.</p>	<p>لماذا يُعد هذا الالتزام مهما في ما يتعلق بقييم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يوفر موقع المجلس على الانترنت الوثائق المرجعية وصفحات للتفاعل مع النواب؛</li> <li>• تبث مداورات مجلس النواب على مستوى الجلسات العامة عبر الإنترنت مباشرة على موقعه الرسمي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي؛</li> <li>• تبث جلسات الأسئلة الشفوية الموجهة إلى الحكومة والجلسات المتعلقة بمناقشة قانون المالية مباشرة على القنوات التلفزية والإذاعية العمومية؛</li> <li>• يوفر مجلس النواب شرائط حول المسطرة التشريعية، والفاعلين المؤسساتيين، والديبلوماسية البرلمانية، وتتبع وتقييم السياسات العمومية عبر الإنترنت (لغات بخمس).</li> </ul>	<p>معلومات إضافية</p>	
<p>تاريخ الانتهاء</p>	<p>تاريخ الشروع في الإنجاز</p>	<p>أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها</p>
<p>(يمتد هذا الإجراء طيلة مدة الولاية التشريعية)</p>	<p>يناير 2022</p>	<p>تطوير وتشغيل تطبيق معلوماتي خاص بالديمقراطية التشاركية (العرائض والملتمسات في مجال التشريع)</p>
	<p>يناير 2022</p>	<p>تطوير تطبيق معلوماتي لتقييم السياسات العمومية</p>
	<p>يناير 2022</p>	<p>تطوير تطبيق معلوماتي يمكن النواب من التفاعل مع ساكنة الدوائر المحلية أو الجهوية</p>

معلومات الاتصال		
اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 212 37 67 96 04 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>	
الصفة/المصلحة	الكتابة العامة	
البريد الإلكتروني والهاتف		
فاعلون آخرون معنيون	فاعلون حكوميون معنيون	- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛ - وكالة التنمية الرقمية <sup>1</sup> ؛
	الفاعلين الاجتماعيين ، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، ومجموعات العمل المعنية	• الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛ • الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> وكالة التنمية الرقمية المحدثة بموجب القانون رقم 61.16 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6604 بتاريخ 14 شتنبر 2017 هي مؤسسة استراتيجية عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.

الالتزام الخامس	
إشراك المواطنين في العمل البرلماني (المراقبة/التشريع/تقييم السياسات العمومية)	
يناير 2022- (يمتد هذا الالتزام طيلة مدة الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
استشارة وإشراك المواطنين في اختصاصات ومهام مجلس النواب.	ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟
<p>يرتكز هذا الالتزام الهادف إلى تشجيع المشاركة المندمجة للمواطنات والمواطنين وتعزيز العمل البرلماني وانفتاح وشفافية مجلس النواب على ثلاث ركائز:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تكريسا للتراكم الذي أنجزه المجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، سينظم جلسات استماع، ومشاورات وحوارات مع الفئات المستهدفة والمستفيدين النهائيين من السياسة العامة موضوع التقييم، وذلك بهدف قياس تأثير تدخل السلطات العمومية ومردوديتها؛</li> <li>- خلق فضاء مخصص للمراقبة المواطنة لعمل الحكومة، والذي سيمكن المواطنين من اقتراح إجراءات رقابية متصلة بالإشكالات التي تهمهم؛</li> <li>- نشر مقترحات ومشاريع القوانين الخاضعة للمسطرة التشريعية بهدف استقاء تعاليق وآراء المواطنين والمواطنات حولها،</li> </ul> <p>ستمكن هذه الآلية من إشراك المجتمع بشكل أكبر في التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية.</p>	في ماذا هذا الالتزام؟
تحفز المشاركة المواطنة في المسار التشريعي والرقابي والتقييمي انخراطا أكثر وتعزيز الثقة في العمل البرلماني. كما أنها تمكن من قياس أثر هذا العمل على المجتمع.	كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟
تشجيع المشاركة المواطنة، وإدراك تحديات الديمقراطية المؤسساتية والتشاركية، بالإضافة إلى تعزيز المراقبة المواطنة للسياسات العمومية المرتبطة باختصاصات البرلمان.	لماذا يُعد هذا الالتزام مهما فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟

<p>تنشر البوابة الالكترونية للمجلس كل مشاريع ومقترحات القوانين كما تمكن كل مواطنة ومواطن أو هيئة من تقديم آراء وتعليق بخصوص المبادرات التشريعية.</p> <p>وفي هذا السياق، أنشأ مجلس النواب وحدة داخلية مكلفة بتجميع الآراء والتعليق وعرضها بعد ذلك على الأجهزة المختصة في المجلس.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أن الحوار مع ممثلي الفاعلين الاجتماعيين (هيئات المجتمع المدني) أثمر، مؤخراً، مجموعة من الأفكار على شكل تعديلات تبناها مجلس النواب.</p> <p>(القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع كما تم تغييره وتتميمه القانون التنظيمي رقم 71.21؛ القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية كما غيره وتممه القانون التنظيمي رقم 70.21)</p> <p>تشكل خلاصات تقارير التقييم أرضية وأساساً لتتبع تدخلات العمومية وآثارها.</p> <p>سيتم إنشاء فضاء خاص بالمراقبة المواطنة للعمل الحكومي، مما سيمكن المواطنين والمواطنات من اقتراح إجراءات رقابية تتعلق بالإشكالات المتعلقة بهم.</p>	<p>معلومات إضافية</p>	<p>أنشطة هامة مرفقة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها</p>
<p>تاريخ الانتهاء</p>	<p>تاريخ الشروع في الإنجاز</p>	<p>أنشطة هامة مرفقة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها</p>
<p>(يمتد الالتزام طيلة مدة الولاية)</p>	<p>يناير 2022</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء فضاء تواصلي (على موقع مجلس النواب) يُمكن من الإجابة على طلبات المواطنين والمواطنين المتعلقة باختصاصات ومهام البرلمان:</li> <li>- ينظم مجلس النواب جلسات استماع، ومشاورات وحوارات مع الفئات المستهدفة والمستفيدين النهائيين من السياسة العامة موضوع التقييم؛</li> <li>- إنشاء فضاء مخصص للمراقبة المواطنة على العمل الحكومي؛ نشر مقترحات ومشاريع القوانين الخاضعة للمسطرة التشريعية بهدف استقاء آراء وتعليق المواطنين والمواطنات.</li> </ul>
		<p>تجميع تعاليق وآراء المواطنين والمواطنين حول مواضيع السياسات العمومية موضوع التقييم وتقديمها</p>

		للمجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية.
		- سينظم المجلس لقاءات ترابية مع الفاعلين المحليين بمناسبة كل تقييم.
معلومات الاتصال		
	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 212 37 67 96 04 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>	اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة
	الكتابة العامة	الصفة/المصلحة
		البريد الإلكتروني والهاتف
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الأمانة العامة للحكومة؛</li> <li>• الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛</li> <li>• الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار، الالتفائية، وتقييم السياسات العمومية؛</li> <li>• القطاعات الوزارية الوصية على القطاعات والسياسات أو البرامج العمومية موضوع التقييم؛</li> <li>• الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.</li> </ul>	فاعلون حكوميون معنيون
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فاعلو الفاعلين الاجتماعيين النشطون في المجال أو القطاع المعني بالسياسة موضوع التقييم أو التشريع، والأجهزة المهنية المشكلة، والجمعيات المعنية...</li> </ul>	فاعلون آخرون معنيون
		الفاعلين الاجتماعيين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، ومجموعات العمل

الالتزام السادس	
<b>"مخيمات صيفية موضوعاتية لنشر قيم الديمقراطية"</b>	
مارس-2022 (التزام يمتد طوال الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
<p>تُمثل الظاهرة العالمية المتنامية المتجدية في عزوف المواطنين، خصوصا في أوساط الشباب، عن العمل السياسي، والنزعات المناهضة للبرلمانات، خطرا على مستقبل الديمقراطية المؤسساتية عبر العالم.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، أدى اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة إلى تسريع انتشار الأخبار الكاذبة المضرة بالديمقراطية المؤسساتية.</p> <p>يشكل هؤلاء الشباب، القوة الحية للمجتمع، الفئة الأكثر عرضة للتضليل؛ وبالتالي فإن نزعة العزوف، بالإضافة إلى إغفال المؤسسات التمثيلية والمشاركة الحزبية تظل أكثر حضورا لدى هذه الفئة العمرية.</p>	<p>ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟</p>
<p>يرتكز الالتزام على تنظيم مخيمات صيفية موضوعاتية لتلقين الشباب قيم الديمقراطية، باعتبار هذه المخيمات فضاءات تعليمية مناسبة للتنشئة الاجتماعية في مجال القيم الديمقراطية.</p> <p>تتيح المخيمات للشباب التمكن من تولى اختصاصات ومهام ووظائف البرلمان، (المراقبة، التشريع، تقييم السياسات العمومية والديبلوماسية البرلمانية)، وبالتالي القيم الديمقراطية.</p>	<p>على ماذا يتمثل هذا الالتزام؟</p>
<p>يسهم تمكن الشباب من اختصاصات وأدوار البرلمان في تقوية روح المواطنة بالإضافة إلى الحد من النزعات المناهضة للبرلمانات.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، فإن الرهان يتمثل في اقتناع الشباب، عبر مناهج ووسائل تعليمية قائمة على نقل معارف بطريقة ممتعة من ضرورة الديمقراطية المؤسساتية والعمل البرلمانية.</p> <p>كما ستتيح تزويد الشباب بمعارف موثوقة لمواجهة المعلومات المضللة التي تستهدف المؤسسات.</p>	<p>كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟</p>
<p>ستسهم هذه المقاربة الجديدة لتلقين القيم الديمقراطية والحوار، في تعزيز انفتاح مجلس النواب على المواطنين والمواطنات الشباب.</p> <p>وستمكن من تقوية علاقات الشراكة بين المجلس والمنظمات غير الحكومية التي تُوَطر الشباب والمخيمات عبر قناة مؤسساتية تسمح للشباب بالتعبير عن اهتماماتهم، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات وأفكار قابلة للإدماج في العمل البرلماني.</p>	<p>لماذا يُعد هذا الالتزام مهما فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟</p>
<p>يشكل اللجوء إلى المخيمات باعتبارها فضاءات بيداغوجية لتلقين القيم الديمقراطية والحوار للمواطنين والمواطنات الشباب ممارسة جيدة معمولا بها في بعض البلدان العريقة في الديمقراطية.</p>	<p>معلومات إضافية</p>

		أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها
تاريخ الانتهاء	تاريخ الشروع في الإنجاز	
(إجراء يمتد طيلة الولاية التشريعية)	مارس 2022	انتداب السلطات السياسية للمجلس النواب نوابا وخبراء قصد تأطير الأنشطة المتعلقة بهذا الالتزام.
معلومات للاتصال		
	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 21237679604 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>	اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة
	الكتابة العامة	الصفة/المصلحة
		البريد الإلكتروني والهاتف
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛ وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛ قطاعات وزارية أخرى؛	حكوميون	فاعلون آخرون فاعلون معنيون
<ul style="list-style-type: none"> <li>المرصد الوطني لحقوق الطفل؛</li> <li>الجامعة الوطنية للتخميم؛</li> <li>جمعية الأعمال الاجتماعية لمجلس النواب.</li> </ul>	الفاعلين الاجتماعيين ، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية ومجموعات العمل	



الالتزام السابع	
منتديات القرب لصياغة القوانين	
مارس-2022 (التزام يمتد طيلة مدة الولاية التشريعية)	
مجلس النواب	الوكالة/المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ
وصف الالتزام	
أصبحت المؤسسات التمثيلية عرضة لخطابات مناهضة للبرلمانات مما يجعل فئات من المجتمع تعتبر أن أداء هذه المؤسسات لا يرتقي لتطلعاتها.	ما هو المشكل العمومي الذي اقتضى التعهد بهذا الالتزام؟
يرتكز الالتزام على الشروع في تنظيم منتديات القرب لصياغة القوانين ذات طابع تفاعلي، من طرف أعضاء المجلس على مستوى دوائرهم الانتخابية، بهدف تسهيل تعليم وإشراك المواطنين في عملية إعداد المسودات الأولية للمبادرات التشريعية.	في ماذا يتمثل هذا الالتزام؟
سيمكن تنفيذ هذا الالتزام من: <ul style="list-style-type: none"> <li>- إشراك المواطنين والمواطنات عبر هذه المنتديات في عملية إعداد القوانين والاستئناس بهذه المنهجية؛</li> <li>- تقريب مجلس النواب من المواطنين؛</li> <li>- محاربة التمثلات المغلوطة حول العمل البرلماني، وخاصة تلك المتعلقة بصياغة القوانين.</li> </ul>	كيف سيسهم هذا الالتزام في حل المشكل العمومي؟
سيسهم تنفيذ آلية القرب والإنصات وتلقي تقنيات ووسائل صياغة نصوص القوانين في تعزيز انفتاح مجلس النواب على المواطنين والمواطنات. بالإضافة إلى ذلك، ستمكن هذه الآلية من إعطاء الكلمة للمواطنين وإشراكهم في عملية التشريع، وسيتم تعزيز الطابع التفاعلي لعمل أعضاء المجلس من خلال تمكين المواطنين والمواطنات من الكلمة، وذلك من أجل تقديم اقتراحات وآراء بخصوص تجويد نصوص القوانين ذات الوقع على حياتهم. كما ستمكن المنتديات التشريعية للقرب أعضاء البرلمان من تعبئة الناخبين حول المبادرات التشريعية.	لماذا يُعد هذا الالتزام مهما فيما يتعلق بقيم الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؟
ستمثل المنتديات التشريعية للقرب فضاء للمواطنين للتعبير من أجل إغناء العمل التشريعي عبر تعديلات أو مقترحات قوانين مواطنة بطريقة مباشرة.	معلومات إضافية
تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء
مارس 2022	(إجراء يمتد طيلة الولاية التشريعية)
أنشطة هامة بنتائج يمكن تحقيقها والتحقق منها	تنظيم اجتماعات مع هيئات الفاعلين الاجتماعيين (الائتلاف المدني لدعم الديمقراطية المؤسساتية)
شتمبر 2022	تنظيم لقاءات تعريفية بصياغة القوانين

معلومات للاتصال		
	مكتب مجلس النواب الإدارة السيد نجيب الخدي الكاتب العام 21237679604 <a href="mailto:s.general@parlement.ma">s.general@parlement.ma</a>	اسم الشخص المسؤول بالوكالة المنفذة
	الكتابة العامة	الصفة/المصلحة
		البريد الإلكتروني والهاتف
		فاعلون آخرون معنيون
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عموم المواطنين والمواطنات؛</li> <li>• المهنيون؛</li> <li>• أكاديميون وباحثون.</li> </ul>	الفاعلين الاجتماعيين ، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية ومجموعات العمل